

Distr.: Limited
4 July 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه – 8 تموز/يوليه 2022

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

إستونيا*، ألمانيا، آيسلندا*، تركيا*، فنلندا، قطر، كرواتيا*، كوت ديفوار**، مالطة*، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج*، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن*: مشروع قرار

.../50 تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إن يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإن يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعهادات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإن يؤكد أن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول في المقام الأول،

وإن يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة إقليمها،

وإن يؤكد من جديد أيضاً قراراته السابقة بشأن ليبيا، ولا سيما قرار مجلس حقوق الإنسان 39/43

المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020 و25/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

وإن يشيد بالتعاون الإيجابي المستمر والمشاركة البناءة من جانب السلطات الليبية مع بعثة

تقصي الحقائق، مما أتاح للبعثة الاضطلاع بولايتها بطريقة شاملة ومحايدة، ولا سيما عن طريق تيسير

البعثات الأخيرة وتبادل المعلومات عن جهودها في مجالي التحقيق والمقاضاة،

وإن يشيد أيضاً بحكومة تونس على استضافتها وتيسيرها عمل بعثة تقصي الحقائق،

وإن يشير بتقدير إلى جميع الأعمال التي أنجزتها بعثة تقصي الحقائق حتى الآن⁽¹⁾،

وإن يسلم بأن بعثة تقصي الحقائق قد تأخرت في بدء عملها بسبب تحديات إدارية ولوجستية،

وأنه سيلزم مزيد من الوقت لكي تنجز أنشطتها المتبقية،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.

(1) انظر (ي) A/HRC/50/63.



الرجاء إعادة الاستعمال

- 1- يقرر تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق بشأن ليبيا لفترة نهائية غير قابلة للتمديد مدتها تسعة أشهر، لتقديم توصياتها الختامية؛
- 2- يطلب إلى بعثة تقصي الحقائق أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثانية والخمسين، تقريرها النهائي عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، خلال حوار تفاعلي، مع التركيز بوجه خاص على توصياتها الملموسة والختامية للسلطات الليبية فيما يلي من المجالات ذات الأولوية:
 - (أ) تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية؛
 - (ب) تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لمتابعة تحقيق بعثة تقصي الحقائق والتوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل؛
 - (ج) تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك دعم العمليات القضائية وإنفاذ القانون؛
- 3- يجدد طلبه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم مساعدة تقنية وخدمات بناء قدرات أكثر شمولاً واستدامة لإقدار السلطات القضائية الليبية على متابعة التوصيات التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، وضمان المساءلة، وفقاً لأولويات الدولة؛
- 4- يطلب إلى السلطات الليبية مواصلة التعاون والتعامل مع بعثة تقصي الحقائق، بما في ذلك عن طريق السماح لها بالوصول من دون تأخير؛
- 5- يطلب إلى الأمين العام أن يوفر للمفوضية السامية جميع الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً؛
- 6- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.